ابن أبي الربيع السبتي وتجنيس الدلالة النحوية

الباحث رشيد العمارتي
كلية
المغرب

المقد م ..ة

تأثر النظام النحوي الدلالي عند النحاة الأندلسيين والمغاربة بسيبويه والزجاجي كثيرا. لقد قام ابن أبي الربيع السبتي بشرح كتاب الزجاجي، و شرح كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي متأثرا في ذلك بشكل كبير بسيبويه؛ ليستوي نظامه النحوي الدلالي بشكل موغل في الدلالة، ومغرق في تجنيسها من الدلالة العامة إلى الخاصة وصولا إلى الأخص؛ إذ حول المفاهيم النحوية الخالصة وضمنها مضامين دلالية كقوله: بأن الإسناد والتفريغ و"البناء على" والشغل مفاهيم تدل على معنى واحد. لكن رغم كل ذلك فقد ترك النحاة قبله من المشرق والمغرب فجوات معرفية تتطلب من يرأب صدعها؛ فهل استطاع ابن أبي الربيع السبتي بلمسته المعرفية الدلالية المغرقة في كتابيه " التبسيط والإيضاح " من سد تلك الفجوات؟ وما هي الإضافة النظرية والإجرائية التي دعم بها النظام النحوي الدلالي؟

تحديد أ ن ..واع الكـ لـ ..م

1–من التصور المنطقي إلى التصـ .ور الوضـ عـ.ي

يقسم ابن أبي الربيع السبتي التصور إلى نوعين هما: تصور منطقي يتحدد بموجبه الفعل والحرف والاسم بحسب مبدأ الإخبار؛ ثان وضعي لغوي راجع إلى الواضع اللغوي للأسماء والأفعال والحروف وقابليتها أو عدم قابليتها للإخبار. غير أنه يعتمد في بداية للأسماء والأفعال والحروف التصور الوضعي اللغوي الذي يرجع إلى بعض الأسماء المبنية باعتبار ما تدل عليه بقبول الإخبار عنها كسبحان التي تدل على براءة، لكن العرب رفضت الإخبار عن سبحان دليل على عدم جواز الإخبار عنها بل ذلك راجع إلى الواضع، وليس لها؛ إذ قال ابن أبي الربيع السبتي[1]:«قال: فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم، فهو اسم» الجواب: أن أبا علي قال: فما جاز الإخبار عنه» ولم يقل ما أخبرت العرب عنه، ولو قال هذا كان الاعتراض لازما له، ومعنى "ما جاز" أي ما جاز من جهة تصوره أن يخبر عنه، أي ليس في وضع الاسم ما يضاد الإخبار عنه؛ ألا ترى أن "سبحان الله"؛ معناه معنى: براءة الله من السوء، قال الأعشى:

"أقول لماجاء نـي فـ خـ.ره" "سبحان من علقمة الفاخر" "أي براءة منه"

فإذا صح أن "سبحان" في كلامهم بمعنى "براءة، فيجوز من جهة تصوره أن يخبر عنه، كما يخبر عن براءة، لكن رفضت العرب فألزمت سبحان طريقة واحدة، فليس إلزام العرب هذه الأسماء طريقة واحدة بالمخرج لها عن أن تكون مما يتصور الإخبار عنه». تصوره المبني على رفض الإخبار عن الأسماء بكونها مبنية أو غير متصرفة لرفض العرب الإخبار عنها، بنص آخر يوضح فيه إلى أن الرجوع إلى مدلولات بعض الأسماء رغم أنها مبنية أو غير متصرفة، فهي تسمح بالإخبار عنها؛ قال ابن أبي الربيع السبتي[2]: «وكذلك جميع الأسماء التي لا تتصرف، إذا رجعت إلى تصور مدلولاتها، رأيت الإخبار عنها ممكنا سائغا، غير أن العرب خرجت في بعض الأسماء، وألزمتها طريقة واحدة، وأكثر ما يكون ذلك في الظروف والمصادر والنداء»؛ فالإخبار عن الأسماء يتم بناء على تصور مفهوماتها؛ وليس بناء على الوضع؛ لذلك تم تحديدها منطقيا.

1-1التحديد المنطقي الدلالي لأنواع الكلم

1-1-1تحديد الاسم

أرجع ابن أبي الربيع السبتي كلا من الاسم، والفعل، والحرف إلى أصل دلالي مقولي يتمثل في الإسناد؛ حيث يتربع الاسم على عرش الإسناد بكونه أعم من الفعل في هذا الباب؛ إذ يأتي مسندا ومسندا إليه، بينما لا يسند إلى الفعل أو يحدث عنه؛ فينعكس ذلك على الأدوار والوظائف التركيبية لكل من الاسم والفعل؛ إذ يبنى له الفعل فاعلا أو مفعولا، ويبنى له الخبر إذا كان مبتدأ؛ فيحصل الاسم على نصيب وافر من العمد عكس ما يحصله الفعل.؛ لذا يقول ابن أبي الربيع السبتي[3]:«وأما الرواية الثانية، وهي: فالاسم في باب الإسناد إليه والحديث عنه أعم من الفعل»، فيرد عليها الاعتراض على الرواية الأولى والانفصال على حسب ما قدمته. ويرد عليها أن الفعل لا يسند إليه ولا يحدث عنه، فكيف يقال: الاسم في باب الإسناد إليه والحديث عنه أعم من الفعل؟ ولا دخول للفعل في هذا بوجه، ولا يمكن أن يدخل من جهة تصوره، على حسب ما ذكرته. الجواب: أن الضمير في "إليه" و"عنه" يعود إلى الاسم، تقديره، الاسم في الإسناد إلى الاسم، والحديث عن الاسم أعم من الفعل، أي الاسم في باب الفاعل والمفعول الذي يبنى له الفعل، والمبتدأ أعم من أي الاسم في باب العمد أعم من الفعل، فقد صارت "إليه" و "عنه" بمنزلتهما إذا أسقطتهما: المعنى واحد»؛ فالاسم من حيث تصور مفهومه يقع مسندا ومسندا إليه بخلاف الفعل فمن حيث تصوره لا يقع إلا مسندا.

1-1-2تحديد الفعل والحرف

يضاد الفعل والحرف الاسم على مستوى الإخبار عنه؛ حيث يضاد الفعل ذلك بكونه يكون مخبرا دون أن يكون مخبرا عنه، لتضاد الخبر عنه في كون الأول يكون معرفة؛ إذ لا يتصور الإخبار إلا عن معهود معروف، وكون الثاني لا يكون إلا نكرة إذ لا يتصور وقوع الخبر إلا بعد أن يكون مجهولا نكرة، وليس معرفة؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[4]:«وأما الفعل فلا يصح أن يخبر عنه ووضعه يضاد الإخبار، لأن الفعل إنما أخذ من الحدث ليسند إلى الفاعل أو المفعول، فيستفيد من ذلك المخاطب ما لم يكن عنده، فلا بد أن يكون ما يقتضيه الفعل وسيق دليلا عليه، مجهولا عند السامع، ولا يخبر أحد عن شيء حتى يكون معلوما عنده، فقد تضاد وضع الفعل عنه. وكذلك الحرف وضعه يضاد الإخبار، وتتبين المضادة بين وضع الحرف والإخبار عنه بتبين ما جيء بالحرف دليلا عليه، ولذلك قال: فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم»، أي ما تصور الإخبار عنه، ولم يكن في وضعه ما يضاد الإخبار عنه، فهو اسم؛ وضع الفعل والحرف يضاد ذلك». فالفعل مشتق من الحدث، لذلك لا يقع إلا مسندا إلى الاسم، إذ بإسناده إلى هذا الأخير يحصل وتتحقق الفائدة من الجملة.

وإذا عدنا إلى الحرف، فوضعه يتضاد مع الاسم والخبر لكونه يأتي لمعنى فيهما؛ حيث يقول ابن أبي الربيع السبتي[5]:«واعلم أن الحرف يأتي لمعنى في الاسم، ولمعنى في الفعل». يتشابه الفعل والحرف من حيث أصل التصور؛ إذ يدلان معا على معنى في غيرهما؛ لكن يختلف الفعل عن الحرف بكونه يدل على معنى في الفاعل بينما يدل الحرف على معنى في الفاعل والاسم؛ لذلك فهما يتمتعان بطبيعة دلالية تركيبية؛ إذ لا يحصل معناهما إلا عندما يركبان مع غيرهما.

1-1-2-1الطبيعة التركيبية والدلالية للفعل

يغتني الفعل تركيبا ودلاليا بأربع دلالات هي: دلالته على الحدث؛ حيث إن كل فعل مشتق من المصدر الذي يدل على الحدث؛ ودلالته على وجود الحدث، حيث بمجرد ما يحصل الفعل، ينتظم وفق بنية يتحدد بموجبها زمنه الذي يدل على وجود الحدث ووقوعه؛ ودلالته على الإسناد إلى الفاعل أو المفعول فينتظم منه كلام؛ ودلالته على الزمان بالبنية والصيغة والوزن. حيث يقول ابن أبي الربيع السبتي[6]:«ولابد في كل فعل من أربع دلالات: الحدث، ووجود الحدث، وأنه جيء به ليسند إلى الفاعل أو المفعول، والرابعة: الدلالة

على الزمان، اثنتان منهن متفق عليهما، وهما: الحدث، وأنه جيء به ليسند إلى غيره، فالأول راجع للفظ، والثاني راجع للبنية. ووقع الاختلاف في الدلالتين الأخريين»، تتوزع الدلالة في الفعل بحسب جهة الاشتقاق فهو يدل على الحدث بحروفه دلالة بالقوة، ودلالة بالفعل على وجود الحدث عند انتظامه في صيغة من الصيغ الصرفية. كما أنه بمجرد ما يحصل ذلك الانتظام يدخل الفعل في علاقة تركيبية مع الفاعل أو المفعول عن طريق الإسناد؛ إذ تغتني صيغته بكونها تدل على الزمان ووصف الحدث و"الإسناد إلى".

1-1-2-2البنية موجبة للزمان ووصف الحدث في الفعل

تتعدد الأوجه الدلالية للفعل على مكوناته المشتقة منه بحسب العنصر المشتق ونسبه الدلالي الذي ينتسب به إلى الفعل؛ حيث تتحدد مشتقات الفعل الدلالية بحسب التراتبية الواقعة بينه وبينها؛ فالفعل يدل على الزمان بالبنية دلالة مطابقة، بينما يدل على الحدث بذلك دلالة تضمن؛ إذ بمجرد ما يتحدد زمنه، يتحدد وصفه لذلك الحدث تبعا ؛لأنه يتوزع إلى مضي وحاضر ومنتظر، أما دلالة الفعل على المكان فتكون دلالة ملازمة واستدعاء على وجه اللزوم. يقول ابن أبي الربيع السبتي[7]:«فذهب النحويون إلى أن بنية الفعل وضعت للزمان، وانجر مع ذلك الدلالة على وصف الحدث من مضي، وحضور وانتظار. وذهب ابن الطراوة إلى أن بنية الفعل وضعت دالة على وصف الحدث، وانجر مع ذلك الزمان، فلا خلاف أن الفعل بنيته دال على الزمان والوصف المناسب لذلك الزمان، وإنما وقع الخلاف في وجه الدلالة؛ لأن دلالة اللفظ على المعنى تكون على ثلاثة أوجه: دلالة مطابقة، وهي دلالة اللفظ على ما وضع له؛ ودلالة تضمن، وهي دلالة اللفظ على بعض ما وضع له؛ ودلالة ملازمة، وهي دلالة اللفظ على ملازم ما وضع له، كدلالة السقف على الحائط. واستدل أبو علي في غير هذا الكتاب على أن الفعل وضعت بنيته دالة على الزمان، ولم تدل عليه دلالة ملازمة، بتجريد الفعل في «كان وأخواتها له»؛ فالفعل يدل على الزمان ببنيته دلالة مطابقة؛ إذ تلتحم تلك البنية بالحروف الدالة على الحدث.

1-1-2-3الفعل يدل على الزمان ببنيته وعلى الحدث بحروفه

يتحدد الزمان والحدث كوجهين للفعل، وجه صرفي يتحدد في البنية والوزن والهيئة ؛ يتعين بموجبه الزمان، ووجه دلالي يتحدد في الحدث؛ حيث يدل الفعل على ذلك بحروفه؛ إذ تتطابق حروفه مرتبة كترتب حروف المصدر الدال على الحدث، لكن ابن أبي الربيع السبتي يصر على الربط دائما بين البنية والإسناد إلى الفاعل والزمان على مستوى الفعل؛ حيث يشكل هذا الثالوث الصرفي المقولي ركنا أساسيا في تحديد الفعل عنده؛ لذا قال ابن أبي الربيع السبتي[8]:«قال: والفعل ينقسم بأقسام الزمان» اعلم أنه لما بين الفعل، وقال: إنه الذي يقتضي بوضعه أن يسند ولا يسند إليه، على حسب ما ذكره، أخذ يبين أنه جنس تحته أنواع، كل نوع منها ينفصل من صاحبه بدلالته على الزمان، فيتنوع بأنواع الزمان. ولما كانت المادة في الأفعال المشتقة من الحدث، وأخذت للدلالة على وقوعه في الأزمنة، واحدة، وإنما الاختلاف في الأبنية، علمت أن الفعل يدل على الحدث بحروفه، وعلى الزمان ببنيته». فالمادة ثابتة، والبنية تواكب الزمان في تحوله؛ فالذي يتغير هو البنية أو الزمان وليس الحدث؛ على مستوى الفعل الواحد.

1-1-2-4البنية أصل نظري ثابت والمادة متحولة

تتحدد بنية الفعل كقالب وهيكل نظري ثابت يتحدد بموجبه عدد من الأفعال؛ فهو صورة، وشكل من الأشكال تتشكل المادة بحسبه وعلى منواله؛ لذلك نجد البنية واحدة موحدة، والمادة مختلفة؛ حيث قال ابن أبي الربيع السبتي[9]: «ويدل على ذلك أنه أيضا أنه متى بقيت البنية – وإن اختلفت المادة كان الزمان واحدا، فتقول: ضرب وقتل وقعد، فتجدها دالة على زمان ماض، لأن البنية واحدة، وبالبنية دل "ضرب" على الزمان الماضي، وهي موجودة بعينها، في "قتل"، فلزم أن يدل "قتل" على الزمان الماضي. وكذلك إذا اعتبرت جميع الأفعال الماضية، وإن اختلفت موادها، وجدتها قد اتفقت في البنية، ولذاك كانت دلالتها على زمان واحد»؛ فالبنية عند ابن أبي الربيع السبتي أصل نظري مجرد ثابت تتخرج عليه أفعال مختلفة موادها المشتقة منها؛ فكيف يرتبط الزمان بتلك البنية؟.

1-1-2-5الزمان ثابت منفصل ومتصل

يتحدد الزمان عند ابن أبي الربيع السبتي بشكل متصل ومنفصل في ثلاثة أزمنة: زمان ماض منقطع منفصل عن الحاضر؛ وزمان حاضر متصل، إذ تتصل آناته ولا تنفصل، فهو ما وقع ولم ينقطع؛ وزمان مستقبل، لم يقع. ويقوم هذا التحديد عنده على كون الزمان صورة للحدث، وليس الحدث نفسه؛ لأن الحدث قد يمضي منه آنات وهو لا زال يدخل ضمن دائرة الحاضر والحال؛ فطبيعة الحدث تفرض أن تتصل آنات الفعل إلى أن يتحقق؛ حيث يقول ابن أبي الربيع السبتي[10]:«فاعلم أن الفعل: ما دل على الحدث بحروفه، وعلى الزمان ببنيته، وإنما اشتق من الحدث ليدل على الزمان، والأزمنة ثلاثة: زمان ماض، وزمان حاضر، وزمان مستقبل، والماضي: ما وقع وانقطع، والحال: ما وقع ولم ينقطع، والمستقبل: ما لم يقع ولا ينظر إلى أجزاء الفعل وإنما ينظر إلى جملة الفعل، ولذلك قال أبو القاسم: "ويسمى الدائم" أي كل ما وضع ودام فهو الحال، ولا ينظر إلى ما مضى منه ولا ما يستقبل». تقوم البنية إذن بدور مركزي في تحديد زمن الفعل؛ إذ يصير الزمن معها صورة وليس مضمونا؛ حيث يتحقق الحال ببنيته الصرفية رغم امتداده من الماضي إلى المستقبل؛ إذ يدل الفعل عليه بحسب ما يسع تلك الآنات التي يتحقق فيها؛ لقد حدد ابن أبي الربيع السبتي الفعل والاسم بناء على منطق التصور؛ إذ بمجرد ما نتصور الفعل أو الاسم، نتصور مدلولاتها؛ حيث تلتحم تلك المدلولات من أجل حصول الكلام.

2-محاور النظام النحوي الدلالي عند ابن أبي الربيع السبتي

2-1الإسناد لغة واصطلاحا

يشكل الإسناد محورا دلاليا أساسيا في النظام النحوي الدلالي عند ابن أبي الربيع السبتي، إذ يشكل العمود الفقري لنظامه السالف الذكر، حيث يعرفه تعريفا ينبني على مؤشر تركيبي قوي وهو الضم؛ حيث يقول[11]: «والإسناد هو: الضم على جهة الإفادة، والإسناد في اللغة، الإضافة ووضعها النحويون على معنيين، فالإسناد على جهة الإفادة، والإضافة على جهة التخصيص والتعريف». فإذا كان يقع على جهة الإفادة؛ فما هي القيمة الدلالية النحوية لطرفيه؟

2-2العمدة أصل الكلام وهي المسند والمسند إليه

تتوزع الوظائف النحوية من عمدة وفضلة بناء على معايير تركيبية محضة تتمثل في قابليتها للاستغناء أو عدم الاستغناء؛ فما كان قابلا للاستغناء، فهو فضلة يجوز حذفه، وما كان غير قابل للاستغناء فهو عمدة وأصل الكلام، ولا يجوز الاستغناء عنه، ويرتبط ذلك بالإسناد ارتباطا وثيقا؛ إذ يصرح ابن أبي الربيع السبتي بذلك مباشرة [12]:«قال: فالاسم في باب الإسناد والحديث أعم من الفعل». الجواب: اعلم أن الكلام هو اللفظ الذي وضع للإفادة، ومنه ما يكون عمدة، ومنه ما يكون فضلة، فالعمدة: المسند والمسند إليه، وهما أصل الكلام، وهما اللذان لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم إذا نطق بأحدهما بدا من الآخر، وما عداهما لو سقط لم يبطل الكلام، بل كان يسقط المعنى الذي جيء بالكلمة دليلا عليه؛ ألا ترى أنك لو قلت: هل قام زيد فأسقطت الفعل أو "زيد"، لم يكن كلاما، ولو أسقطت الحرف لبقي كلاما، إلا أنه على غير ذلك المعنى. وكذلك: هل زيد قائم؟ لو قلت: هل قائم أهل زيد، فأسقطت أحد الاسمين: المسند أو المسند إليه، لم يكن كلاما ولو أسقطت الحرف لبقي كلاما، ويسقط بسقوط الحرف المعنى الذي جيء بالحرف دليلا عليه، وهو الاستفهام». يترتب عن قول ابن أبي الربيع السبتي أن الفعل عمدة كذلك؛ إذ لم يربط بين العمدة وحال الرفع؛ وإنما ربط بين العمدة والمسند والمسند إليه؛ لذلك سيتم اقتسام تلك القيمة النحوية الدلالية بين الأفعال والأسماء.

2-3العمد في الأسماء أكثر من الأفعال

يشكل الاسم الأصل في الإخبار عنه، والفعل الأصل في الإخبار؛ لكن يمكن أن يكون الاسم مخبرا به، ولا يمكن للفعل الاستغناء لأنه مخبر عنه؛ حيث يشكل الفعل من ذلك ثلث العمد، ويبقى الثلثان للاسم؛ باعتبار أن البنيتين الحاضنتين للعمد هما: جملة فعلية من فعل واسم مخبر عنه، وجملة اسمية من اسم خبر واسم مخبر عنه؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[13]». «قال أبو علي: فالاسم في باب الإسناد والحديث أعم من الفعل. أي الاسم في العمد من الكلام أعم من الفعل؛ لأنك إذا نظرت عمد الكلام وجدت الفعل فيها كثيرا، ووجدتها لا تخلو من الاسم، وتخلو من الفعل؛ لأن الكلام لابد فيه من مسند ومسند إليه، والمسند إليه لا يكون إلا اسما، والمسند الاسم يكون اسما كثيرا، وفعلا كثيرا، فهذا معنى قول أبي علي لأن الاسم كما يجوز أن يخبر عنه، فقد يكون خبرا، أي أنه يوجد من اسمين، لأن الاسم يسند إلى الاسم فيكون كلاما، ولا يوجد كلام من فعلين، لأن الفعل لا يسند إليه، ولا بد لك إذا جئت بالفعل تأتي بالاسم الذي أخذ الفعل من الحدث؛ ليسند إليه، فإذا صح أن الكلام يوجد فيه الفعل كثيرا وجودا لا ينضبط بعدد،...». يتقاسم الفعل والاسم العمد معا؛ إلا أن العمدة في الاسم، أكثر من الأفعال؛ باعتبار أن البنية النحوية الدلالية الحاضنة للعمد هي إما جملة فعلية وإما جملة اسمية. ولا تخلو الجملتان معا من المسند إليه الذي هو أصل في الأسماء؛ بل الجملة الاسمية تتألف من اسم مسند إليه واسم مسند عمدة.

2-4الجمل أصل العمد وما بعدها فضلة

تتحدد العمدة بوجود ركني الجملة وجودا وعدما؛ إذ ترتبط العمدة بالمسند والمسند إليه؛ فما كان مسندا فهو عمدة، وما كان مسندا إليه فهو عمدة كذلك، وتتوزع أشكال المسند والمسند إليه بتنوع الجمل؛ حيث يحدد ذلك ابن أبي الربيع السبتي بالجملة الفعلية، وبالجملة الاسمية التي تتنوع عنده إلى جملة من اسم واسم، وجملة من اسم وظرف، أو اسم ومجرور؛ إذ تحفظ مواضع العمد حفظا إسناديا، فما كان قابلا ليحل في محل المسند فهو عمدة، سواء كان مجرورا أو ظرفا، وما أتى بعد موضعي المسند والمسند إليه فهو فضلة؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[14]: «اعلم أن المسند والمسند إليه يكونان من اسمين، ويكونان من فعل واسم، ويكونان من اسم وظرف أو مجرور، على حسب ما تقدم في الباب الثاني. فإن كان من اسمين، فإن الاسمين يكونان مرفوعين وإذا كانا من فعل واسم، فالاسم مرفوع، وإذا كانا من اسم وظرف أو مجرور، فالاسم مرفوع، فقد تحصل من هذا أن الرفع دليل العمد، وما لا يستغنى عنه، ثم ما جاء بعد المسند والمسند إليه من فضلة وشيء لاحظ له في الإسناد، فإنه يكون منصوبا أو في موضع نصب».

تنتظم العمد، إذن، بحصول الرفع الذي لا يتحقق بتحقق موضعين نحويين دلاليين هما: المسند والمسند إليه؛ لذلك فلاحظ للفضلات هناك؛ إذ تتحقق بعد حصول الإسناد الذي به تحصل العمد التي يعتبر وجودها ضروريا وأساسيا في الجملة؛ حيث لا تحذف إلا بدليل.

2-5العمد لا تحذف إلا بدليل يدل عليها

لا يسري قانون الحذف على العمد كما يسري على الفضلات؛ لكون العمد تمثل ركني الجملة، والفضلة زائدة يستغنى عنها؛ لذلك لا يجوز حذف العمد إلا ما دل دليل عليها، خصوصا إذا ارتبطت العمدة بما يطلبه الفاعل ببنيته، فلا يجوز حذفها، ولو دل الدليل يقول ابن أبي الربيع السبتي[15]:«اعلم أن العمد كلها يجوز حذفها إذا دل عليها الدليل، إلا ما كان الفعل طالبا له ببنيته، وذلك الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله، وما جرى مجرى اسم الفاعل من اسم "كان" و"أخواتها"، ولم يحذف ما يطلبه الفعل ببنيته؛ لما في ذلك من نقض الغرض»؛ فالعمد محكومة عند الحذف بالتعويض بما يدل عليها؛ لأن هي المعتمد في حصول الفائدة، وتأسيس موضع الفضلة لذلك تترتب أولا ثم تأتي بعدها الفضلة.

2-6مرتبة العمدة قبل مرتبة الفضلة

كلما كان الاسم المركب من الفعل مسندا إليه، كانت مرتبته هي الأولى وقبل غيره، وهو عمدة. وكلما كان الاسم غير مسند إليه و مركبا من الفعل فمرتبته بعد العمدة وهو فضلة، وتترتب الفضلات بحسب دنوها أو بعدها عن الفعل في مراتبها، وبحسب ما كان يصل إليها الفعل بواسطة أو بدون واسطة؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي [16]: «اعلم أن مرتبة العمدة قبل الفضلة، ومرتبة المبتدأ قبل الخبر، ومرتبة ما يصل الفعل إليه بنفسه قبل مرتبة ما يصل الفعل إليه بحرف جر، وإن كان فضلتين، ومرتبة المفعول الأول قبل مرتبة المفعول الثاني».

تترتب قيم الجملة النحوية والدلالية بحسب مرتبة تلك القيم في السلم الدلالي للفعل؛ إذ يدل الفعل على الإسناد؛ لذلك تترتب العمد أولا؛ وبمجرد ما يحصل ذلك يسمح الفاعل للفعل بأن يطلب فضلاته بحسب دنوها أو بعدها من الفعل؛ حيث تترتب الفضلات القريبة من الفعل دلاليا قبل غيرها البعيدة عنه دلاليا؛ لذلك بمجرد ما يحذف الفاعل يعوض بالمفعول مباشرة؛ إذ يبنى الفعل إليه لتعويض طرف من أطراف العمدة.

2-7عمدة الفعل هي الفاعل أو المفعول

تتحدد عمد الأفعال في نوعين بحسب ما يبنى له الفعل؛ فإن بني أو أسند الفعل للفاعل، فعمدته الفاعل، وإن بني الفعل للمفعول أو أسند إليه فعمدته المفعول؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[17]«اعلم أن الأفعال على قسمين: قسم بني؛ ليسند إلى الفاعل وقسم بني؛ ليسند إلى المفعول، فما بني؛ ليسند إلى الفاعل، فعمدته الفاعل، وما بني؛ ليسند إلى المفعول، فعمدته المفعول، فيحتاج إلى بيان الفعل المبني للمفعول به». وأما فضلات الفعل فهي تترتب بعد ذلك وقد تكون توكيدا أو غير توكيد، وكذلك التوابع، فقد تأتي توكيدا؛ أي أنه عندما يركب الكلام من المسند والمسند إليه، تنتظم الفضلات إما على وجه دلالي موضح ومبين أو على وجه دلالي مميز مزيل يقول ابن أبي الربيع السبتي[18]:«وأما الفضلات التي جاءت بعد المسند وبعدما ركب الكلام، فقد تكون توكيدا وغير توكيد، وكذلك التوابع، قد تأتي توكيدا، على حسب ما يأتي بعد».

يمايز ابن أبي الربيع السبتي بين العمد التي تخضع لمنطق الإسناد؛ وبين الفضلات التي تخضع لمنطق تركيبي غير إسنادي؛ إذ تنتمي الأولى إلى المركبات الإسنادية وتنتمي الثانية إلى المركبات غير الإسنادية، فهو يستحضر التوابع كدليل على المنطق البياني التوضيحي للفضلات ولذلك يشترط في العمد أن يتغاير المسند والمسند إليه حتى يحترز عن تلك المركبات المقيدة للفضلة التي لا يتغاير فيها السابق مع اللاحق.

2-8تغاير المسند والمسند إليه دلاليا شرط في التركيب

بعدما عرف ابن أبي الربيع السبتي الإسناد بقوله[19].«الإسناد هو الضم على جهة الإفادة»؛ انتقل بعد ذلك، إلى وضع قيود وشروط للمسند والمسند إليه؛ لكي يحصل منهما تركيب إسنادي مفيد؛ إذ يشترط أن يقتضي الأول الثاني على وجه المغايرة والاختلاف وأن يطلبه طلب العمدة العامل للعمدة المعمول أي على وجه الضرورة والإلزام، وليس على وجه التبعية؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[20]:«لأن المسند والمسند إليه من شرطهما أن يفيد كل واحد منهما ما لا يفيده الآخر، وألا يأتي أحدهما توكيدا لمقتضى الآخر ولو جاز أن توكيدا، لجاز أن يسقط؛ لأن التوكيد ليس بضروري في الكلام، ولو سقط لجاء الكلام غير مركب، ولبني الكلام من لفظ واحد، وهذا لا يكون، وقال سيبويه: هذا باب المسند والمسند إليه»، ثم قال: وهو ما لا يستغني أحدهما عن صاحبه، ولا يجد المتكلم منه بدا، شك أن المؤكد يستغني عن التوكيد».

ويبرر ابن أبي الربيع السبتي ذلك بأن الاسم الثاني قد يأتي توكيدا مما يجوز حذفه، أما المسند والمسند إليه اللذان يتركب منهما الكلام فهما ضروريان ولا يجوز حذفهما؛ ويبرر ذلك بقوله [21]:«اعلم أن المسند والمسند إليه لابد أن يفيد أحدهما ما لا يفيد الآخر،

ولا يأتي أحدهما توكيدا للآخر؛ لأنه لو جاء توكيدا لجاز أن يحذف؛ لأن التوكيد إنما المراد به تثبيت الأول، ولو حذف لجاء الكلام من غير تركيب»؛ ويؤكد ذلك في نص آخر بأنه إذا كان أحد طرفي الإسناد حاصلا على سبيل التبعية فهو ركن إسنادي أحادي

يقول ابن أبي الربيع السبتي"[22] «والذي يظهر لي أن ذلك لا يجوز؛ لما ذكرته من أن الكلام لا بد أن يكون مركبا، فلابد أن يفيد كل جزء مما ركب منه ما لم يفده الآخر، ولا يجيء أحد الجزأين توكيدا لما اقتضاه الآخر؛ إذ لو كان كذلك لكانا شيئا واحدا في المعنى، وكأنك لم تأت إلا بلفظ واحد، ولفظ واحد لا يكون منه كلام»

بل لا تحصل الفائدة إلا عندما يركب تركيبا إسناديا؛ أي أنهما قبل الإسناد عديما الفائدة، لا تحصل الفائدة منهما إلا بعد الضم؛ ابن أبي الربيع السبتي[23]:«ومن شرط المسند والمسند إليه أن يكون كل واحد منهما لا يستقل بالإفادة، والإفادة حاصلة من إسناد أحدهما إلى الآخر، نحو: زيد قائم، وعمرو أخوك؛ ألا ترى أن كل واحد منهما لا يفيد، وإنما يفهم منه معنى، وإذا ضم أحدهما إلى الآخر، حصلت الفائدة». فالمسند يختلف عن المسند إليه على مستوى التصور؛ إذ لا يقع الإسناد إلا بين متصورين مختلفين متغايرين؛ لذلك يغاير الفعل الاسم ببنيته، فهو يطلب الثاني بذلك الاختلاف.

2_9ط ـ..ب الف ـ..ل للفاع ..ل بالبن ـ..ة

يطلب الفعل الفاعل بالبنية، فهو كالشيء المتصل بالفعل، وهما معا كالشيء الواحد؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[24]:«قلت: إنما لم يتقدم الفاعل على الفعل كما يتقدم المفعول على الفعل؛ لأن الفعل وفاعله كالشيء الواحد؛ لطلبه له بالبنية، فإذا صار مشتغلا بضميره، وصار هذا مفسرا، زال عن أن يكون معه كالشيء الواحد، فصار كالمفعول، فتقدم». يتصل الفاعل بالفعل بحسب تغير البنية؛ إذ تتغير بتغير الزمان للدلالة على الفاعل؛ أو المفعول؛ فالفاعل خاضع لمنطق التغير الصرفي والاسم خاضع لمنطق التغير الإعرابي.

2–10اختلاف الأزمنة في الأفعال نظير اختلاف المعاني الإعرابية في الأس ـ..اء

تختلف المعاني في الأسماء من الفاعلية والمفعولية والإضافة لأصالتها في الإعراب، ويقابلها الفعل الذي تختلف أزمنته إلى ثلاث أصله في التصرف؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[25]:«أن الأفعال تختلف عليها الأزمنة وجعلت العرب دليلا على ذلك الأبنية، والأسماء تختلف عليها المعاني وجعلت العرب دليلا على ذلك الإعراب، فاختلاف الأزمنة في الأفعال نظير اختلاف المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة على الأسماء»؛ فالصيغة أو البنية تتناظر مع المعنى النحوي الإعرابي حدا بحدا؛ إذ ستتغير صيغة الفعل بتغير المعاني الإعرابية على الاسم، بل تكتسب تلك المعاني قيمها الثابتة بحسب نوع بنية الفعل.

2–11 مـا ط ـلب ببن ـية الفع ـل لا ي جـ ..وز حذ ف ـ..ه

ما يطلب الفعل ببنيته فهو عمدة، ولا يجوز حذفه، وحذفه نقض للغرض، أي أننا إذا حذفنا أحد ركني الإسناد؛ فذلك نقض لأصل التركيب الذي لا يحصل إلا بما يطلبه الفعل ببنيته وليس بحروفه، ومن هنا فالفعل يختلف عن المصدر من حيث البناء للفاعل، فالأول يبنى له بعدما يصير هذا الحدث بنية وصيغة ووزنا من الأوزان التي بموجبها يطلب الفعل فاعله، فأما الثاني فهو يطلب الفاعل بحروفه؛ لأن المصدر حدث عبارة عن حروف مرتبة دون وزن أو صيغة فهو يختلف عن الفعل في طلبه للفاعل؛ إذ لا بنية له، ويستوي معه في طلب المفعول؛ لأن ذلك يكون باستدعاء معنى يكون فيهما معا؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[26]:«والذي كان يذهب إليه الأستاذ أبو علي أن الفاعل مع المصدر بخلافه مع الفعل؛ لأن الفعل طالب الفاعل ببنيته، وللإخبار عنه أخذ من الحدث وبني، وحذفه نقض للغرض ويحذف المفعول مع الفعل المبني للفاعل، ولا يحذف مع الفاعل المبني للمفعول؛ لأنه ليس طالبا له ببنيته، وإنما تعدى إليه، لأنه من جهة معناه، فإذا بني الفعل للمفعول صار المفعول كالفاعل يرتفع، ولا يجوز حذفه؛ لما في ذلك من نقض الغرض.

فإن تقرر أن الحذف وعدم الحذف راجعان لنقض الغرض، وذلك راجع لبناء الفعل، فما بني الفعل للإخبار عنه لم يجز حذفه، وما بين الفعل للإخبار عنه جاز حذفه، والمصدر ليس يطلب الفاعل إلا من الجهة التي يطلب المفعول؛ لأنه لا بنية له طالبة بواحد منهما، فيجوز لك أن تأتي للمصدر بما تريد من فاعل ومفعول، وتحذف الآخر، إذ ليس في ذلك نقض للغرض؛ لأنه لا بنية للمصدر تطلب فاعلا أو مفعولا»؛ فالفعل يطلب ببنيته العمد؛ إذ يبنى للاسم المخبر عنه، وتتأسس بذلك الجملة، وتحصل الفضلات.

2-12 كل مطلوب بعد عمدة الفعل فهو فضلة

يطلب الفعل أول ما يطلبه هو الفاعل؛ إذ يطلبه بالبنية، ويعتبر الفاعل قيمة إسنادية عميقة يفتح المجال للفعل لطلب ما تبقى من المنصوبات التي يصل إليها بنفسه، وما تبقى من المجرورات التي يصل إليها بواسطة حرف الجر؛ إذ ترتب مواضع الرفع والنصب والجر ترتيبا دلاليا ثنائي الجانب؛ فما كان مرتبا على طريق الإلزام والضرورة فهو ينتمي إلى موضع العمدة، وما كان مرتبا على وجه التكملة للفائدة والاختيار فهو فضلة؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[27]:«اعلم أن الفعل إذا أخذ عمدته، فكل ما يطلبه بعدها فضلة، فإن وصل إليها بنفسه كانت منصوبة، وإن وصل إليها بحرف إضافة، كانت مخفوضة في موضع نصب، وذلك أن الفعل يطلبها بالنصب؛ لأنها فضلة، والحرف يطلبها بالخفض لمكان الإضافة، ولا يمكن أن يكون في الاسم الواحد نصب وخفض، بل لا يكون في الاسم إعرابان: اتفقا اختلفا، فوجب ظهور عمل الواحد، وتعليق الآخر، فكان ظهور عمل الحرف أولى من ظهور عمل الفعل؛ لأمرين، أحدهما: أن الحرف أقرب إليه من الفعل، الثاني: أن التعليق لم يوجد في الحروف، ووجد التعليق في الأفعال كثيرا ووجد في الأسماء قليلا». تخضع المعاني النحوية الدلالية لمبدأ الطلب الدلالي؛ إذ يطلب الفعل مطلوباته إما على سبيل العمد أو على سبيل الفضلات؛ لأن بالعمد يستغني الكلام، وبالفضلات لا يستغني.

2-13الكلام يستغني عن المنصوب والمجرور، ولا يستغني عن المرفوع

تتأسس الفائدة على المرفوع، وليس على المنصوب والمخفوض؛ لأن ما تتأسس عليه الفائدة فهو معتمدها وعمدتها، لا يجوز الاستغناء عنه، وما لا تتأسس الفائدة عليه فهو فضلة يشمل المنصوب والمخفوض معا؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[28]:أن النصب أقرب إلى الخفض منه إلى الرفع، لأن الكلام قد يستغني عن المنصوب، وكذلك يستغني عن المخفوض، ولا يستغني الكلام عن المرفوع فوجب لهذا جعل المنصوب كالمخفوض...». ينتمي المرفوع، إذن، إلى موضع دلالي نحوي واحد لا يتعدد؛ بينما ينتمي المنصوب والمجرور إلى موضع دلالي نحوي ثنائي القيمتين يتحمل النصب والخفض معا.

2-14الرفع دليل ما لا يستغني عنه

يجمع النصب والخفض في موضع دلالي واحد يتمثل في جواز الاستغناء عنهما، بينما يشغل الرفع خانة دلالية إجبارية لا يجوز عن عناصرها، والرفع منها؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[29]:«الثاني: أن الرفع دليل على العمد، وما لا يستغنى عنه، والنصب والخفض يستغنى عنهما، فحمل المخفوض على المنصوب لما بينهما من التقارب». فالرفع موضع دلالي نحوي ثابت لا يستغنى عنه، بينما يتشابه المنصوب والمخفوض في جواز الاستغناء عنهما؛ لذلك يدلان على موضع دلالي واحد.

2-15الرفع أصل في العمد والنصب أصل في الفضلات

إن أصول الإعراب تتحدد في الرفع والنصب والخفض؛ لتتحدد بذلك أصول الكلام في العمدة التي وضع لها الرفع كأصل ملازم لها، وتتحدد الفضلة باعتبار النصب ملازما لها وأصلا لها، والخفض يتبع النصب في ذلك؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[30]: «يظهر من باب الفاعل على غيره من المرفوعات أن الرفع أصله أن يكون للفاعل، وجميع ما يرفع من الأسماء راجع إليه بوجه ما، ويظهر هذا أيضا من كلامه في رفع المبتدأ على حسب ما يتبين، ويظهر من أبي علي أن الرفع في الفاعل كالرفع في المبتدأ، إلا أن الرفع وضعته العرب

للدلالة على العمد، فكل عمدة رفع، والنصب للفضلات، ولا تجد عمدة منصوبة إلا أن تكون مشبهة بالفضلات، وكذلك اسم إن وخبر كان، فإنهما عمدتان لا يستغني الكلام عنهما، لكن نصبا لشبههما بالمفعول على حسب ما يتبين في باب كان، وفي باب إن». تترتب المعربات بحسب أصل الإعراب؛ فالرفع أصل في العمد، والنصب أصل الفضلات؛ إلا أن ابن أبي الربيع السبتي سيوزع الأدوار بين المعربات المنتمية إلى نوع واحد بحسب ما يبنى له الفعل؛ إذ يبنى للفاعل فهو أصل العمد، ويبنى للمفعول فهو أصل الفضلات.

2-16المرفوعات محمولة على الفاعل، والمنصوبات على المفعول

يترأس الفاعل باعتباره عمدة باقي المرفوعات لتحمل عليه في الرفع الذي يعتبر أصلا في العمد، ويتصدر المفعول المنصوبات فتحمل عليه في النصب الذي يعتبر أصلا في الفضلات؛ يقول ابن أبي الربيع[31]:«ثم لما كان الفاعل عمدة رفعوا كل عمدة بالحمل على ولما كان المفعول فضلة نصبوا كل فضلة بالحمل على هذه الفضلة، وكذلك أجروا ما جاء على طريقة الإضافة وجعل كل ما أضيف إضافة غير محضة مجرى الإضافة فخفضوه، وهذه طريقة حسنة وعليها جماعة». إن الفعل هو الأصل في الإخبار لذلك ففاعله هو أصل العمد؛ كما أن الفعل يطلب المفعول مباشرة بعد الفاعل فهو أصل المفعولات؛ إذ يرتبط الفاعل بالبنية، ويرتبط المفعول بالدلالة الاشتقاقية للحروف.

2-17مطلوبات الفعل بالبنية عمدة، وبالحروف فضلة

يمهد ابن أبي الربيع السبتي لهذه النظرية بالحديث عن علاقة الفعل بالفاعل، وعلاقة الفعل بالمنصوبات والمخفوضات؛ ليموضع ما يطلبه الفعل ببنيته في خانة العمدة، وما يطلبه بحروفه في خانة الفضلة؛ حيث يرتبط الفعل بالفاعل طالبا له بالبنية ؛لأنه مخبر عنه، ولا يجوز حذفه، فأما المفعول لما يطلبه الفعل ويستدعيه بالمعنى؛ يقول ابن أبي الربيع[32]:«فأما الوجه الذي أوجب تقديم الفاعل فهو أن الفاعل عمدة، لا يستغني عنه الفعل، لأن الفعل بني له، وللإخبار عنه أخذ من المصدر، فلا يمكن حذفه، لأن ذلك نقض للغرض، وأما المفعول فإن شئت جئت به، وإن شئت لم تأت به، لأن الفعل لم يبن للإخبار عنه، وإنما يطلبه بالمعنى، لا يطلبه بالبنية، فإن بني له فقيل: ضرب، صار المفعول به عمدة، لابد من ذكره بمنزلة الفاعل». ليخلص إلى خلاصة أولى مفادها أن ما يطلبه الفعل ببنيته فهو عمدة ولا يجوز حذفه، وما لا يطلبه ببنيته فهو فضلة ويستغني عنه؛ يقول ابن أبي الربيع[33]:«فقد تحصل من هذا أن كل ما يطلبه الفعل ببنيته فهو عمدة لا يجوز حذفه وكل ما لا يطلبه الفعل ببنيته فهو فضلة، ويستغنى عنه، وأنت في إثباته بالخيار، فتقديم ما لابد للفعل منه، وما اشتق الفعل منه؛ من المصدر للإخبار عنه، أو هما أنت في إثباته بالخيار».

إذ يعود بعد ذلك ليفصل القول في وجه طلب الفعل للمفعول المنصوب والمخفوض محددا ذلك في طلبه له بالحروف، وليس بالبنية؛ حيث سيلخص ذلك في خلاصة ثانية منظمة لعلاقة الفعل بما يطلبه بالبنية والحروف؛ يقول ابن أبي الربيع[34]:«الأسماء المجرورة، الأصل أن تكون هذه الأسماء منصوبة، لأن الفعل طالب لها من جهة حدثه لا من جهة بنيته، وكل ما يطلب الفعل من جهة حدثه ولا يطلبه من جهة بنيته فيجب أن يكون منصوبا». كما يعزز ذلك بنص آخر قائلا:[35]:«أن العرب أتت بالمفعول فضلة في بناء الفاعل، ولم تأت بالفاعل فضلة في بناء المفعول، ومثال ذلك أن العرب تقول: ضرب زيد عمرا، ترفع زيدا، لأنه الذي أسند إليه الفعل، وتنصب عمرا، لأنه فضلة جاءت لبيان متعلق الضرب وليس الفعل طالبا لها ببنيته، وإنما يطلبها الفعل بحروفه»؛ فالرفع يشتق من بنية الفعل، والنصب من حروفه؛ لذلك فالرفع يتحقق أصالة للذي يحمل تلك البنية.

2-18الجملة الاسمية محمولة على الجملة الفعلية في الرفع

تتسع الجملة الفعلية للرفع والنصب؛ لأنها تطلب الرفع على سبيل اللزوم، وقد يفتح المجال للفعل فيطلب المنصوبات على وجه الاختيار؛ لذلك جعلت الأصل في الرفع بالنسبة للعمد؛ إذ يحمل المبتدأ على الفاعل بكونهما معا يطلبان مسندا وهو الخبر الذي لا

يستغنى عنه، كما يحمل الخبر عليه كذلك؛ لأن الفاعل مبني على ما قبله، والخبر كذلك فانتظمت المجاري عند ابن أبي الربيع السبتي وفق مجريين: كل عمدة تجري مجرى الفاعل وكل فضلة تجري مجرى المفعول. حيث يقول [36]: «ومنهم من ذهب إلى أن العرب جعلت الرفع والنصب، ليفرق بها بين الفاعل والمفعول به، ثم ارتفع المبتدأ بالحمل على الفاعل، لشبهه به، من حيث إن كل واحد منهما يطلب ما يسند إليه فإذا قلت: قام زيد، فزيد مسند إليه لا يستغني عنه، وكذلك المبتدأ مسند إليه الخبر لا يستغني عنه، ولا يستقل الكلام دونه، ورفع الخبر لشبهه بالفاعل أيضا، لأن الفاعل مبني على ما قبله، فالرفع للمبتدأ والخبر على هذا القول سرى لهما من الشبه بالفاعل، ثم أجري كل عمدة مجرى الفاعل. وأجري كل فضلة مجرى المفعول، لتجري الأسماء كلها مجرى واحدا».

يمزج ابن أبي الربيع السبتي بين نحو الألفاظ ونحو المعاني بناء على توظيفه مفهوم "البناء على" بشكل دلالي؛ إذ يتصدر الفعل الفاعل المرفوع الذي يبنى على الأول؛ وكما أن الفعل هو الأصل في الإخبار؛ إذ يدل على الفاعل بنسبته، لذلك فهو يسبق المبتدأ على مستوى استحقاق الرفع؛ كما أن ما يطلبه الفعل بحروفه لأول وهلة فهو المستحق للنصب أصالة ويحمل عليه، بخلاف ما يطلبه الفعل بواسطة حرف من غير حروفه يلحق بالفضلة.

2-19 كل مطلوب للفعل بحرف الجر فهو فضلة

يطلب الفعل الأسماء طلبين: طلبا على وجه دلالي ملزم يتمثل في العمدة؛ وطلبا على وجه دلالي غير ملزم يتمثل في الفضلة، إذ كل يصل إليه الفعل بعد الفاعل فهو فضلة سواء طلبه بنفسه، أو بحرف، فالكل يعود إلى النصب؛ يقول ابن أبي الربيع[37]:«الثاني: أن يكون أصله بحرف الجر، فأسقط حرف الجر، فانتصب الاسم، وسبب ذلك أنك إذا قلت: ذهبت إلى الشام، أو دخلت في الدار، أو مررت بزيد، أو غير ذلك مما يطلب أن يصل بحرف جر، فالفعل يطلبه بالنصب، لأنه طالب له على أنه فضلة، وكل فضلة عند العرب منصوبة». بناء على ذلك؛ تترتب المواضع الدلالية النحوية ترتيبين: ترتيبا بحسب البنية تحصل به العمد. وترتيبا بحسب حروف الفعل تحصل به الفضلات؛ لذلك فأي تحقق إعرابي لمعرب بواسطة حرف من حروف الجر فهو يندرج ضمن ما يطلبه الفعل بحروفه؛ فما علاقة تلك المواضع بالتعدي؟.

3-التعدي طلب الفعل لمحل يقوم به بعد فاعله

تتساوى الأفعال المتعدية في كونها تطلب فاعلا تسند إليه، وتخبر عنه؛ حيث إن الإسناد والإخبار مشتقان من الحدث؛ فإذا تم الإخبار عن الأفعال تبنى للماضي أو للحاضر أو للمستقبل عند بنائها للفاعل، لكن هناك بعض الأفعال تطلب بعد فاعلها محلا تقع به، فهي متعدية، ومنها ما لا يطلب بعد فاعلها محلا تقع به فهي غير متعدية؛ يقول ابن أي الربيع[38]:«اعلم أن كل فعل لابد له من اسم يسند إليه، وللإسناد إليه، والإخبار عنه اشتق من الحدث، ألا ترى أن ضرب إنما قصد به الإخبار عن موقع الضرب، والإعلام به، ولم يقصد بضرب أن يكون اسما للحدث، وإنما وضع اسما للحدث الضرب وكذلك القيام والقعود وضعا للدلالة على الحدث، فإن أرادوا الإخبار عن محدثها في الزمان الماضي قالوا: قام وقعد، فإن أرادوا الإخبار عن محدثها في الحال قالوا: يقوم ويقعد، فإذا صح أن كل فعل لابد له من فاعل فاعلم أن الأفعال بعد ذلك على قسمين: منها ما يطلب بعد فاعله محلا يقع به. ومنها ما لا يطلب بعد فاعله محلا يقع به. فما لا يطلب بعد فاعله محلا فهو غير متعد، وما يطلب بعد فاعله محلا هو المتعدي، فعلى حسب طلبه يكون تعديه»؛ يطلب الفعل، إذن، مطلوباته النحوية الدلالية بحسب بنيته وحروفه؛ بينما يطلب مشتقات تلك المطلوبات بحسب محل يقع به أولا يقع به؛ لذلك فالمتعدي من الأفعال هو ما يحتاج إلى محل يقع به. وهو المفعول به؛ فكيف يتعدى الفعل إلى الزمان والمكان؟.

3-1 ظرف الزمان موجود بالوجود والإيقاع

لا يتحقق ظرف الزمان إلا بعد وقوع الأحداث ووجودها، فالزمان نسب بين المحدثات، حيث يرتبط بالحدث وجودا وعدما، إذا وجد الحدث وجد الزمان، وإذا انتفى؛ انتفى الزمان، لذلك لا يحصل ظرف الزمان إلا بعد وقوع الأحداث وتضمنها للوقوع؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[39]:«وأما ظرف الزمان فإنما هو طالب بالوجود والإيقاع، ولولا وقوع الأحداث لما كان زمان، وإنما الزمان نسب بين المحدثات فيجب ألا يخبر به إلا عن الحدث المتضمن للوقوع نحو: القتال يوم الجمعة، والمشي يوم الخميس». يتعدى الفعل إلى الزمان عندما يحصل الحدث مباشرة؛ إذ يقترن به الظرف وجودا وعدما؛ فهل الأمر نفسه ينطبق على المكان؟

3-2 ظرف المكان من لوازم الفعل

يرتبط ظرف المكان بالفعل على وجه اللزوم؛ لكون كل فعل يحتاج ضرورة إلى مكان يقع فيه هو وفاعله؛ يقول ابن أبي الربيع[40]:«ليس المكان مقتضى للفعل وإنما ملازم له». فيتعدى الفعل إلى المكان ضرورة والتزاما؛ إذ لا يمكن تصور حدث دون مكان سواء وجد الحدث أو لم يوجد؛ بينما يعتبر الزمان قرين الحدث يوجد بوجوده ويعدم بعدمه، وإذا كان الفعل يتعدى إلى مفاعليه الثلاثة من المفعول به والزمان والمكان بحسب الوقوع والاقتضاء واللزوم؛ فكيف يتعدى إلى الحال؟

3-3الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام

يختلف وصول الفعل إلى الحال عن وصوله إلى باقي ما يطلبه على وجه اللزوم، أو على وجه التبعية، إذ لا تحصل الحال إلا بعد أن يحقق الفعل طلبه للفاعل، ولما يطلبه بعد ذلك على وجه التبعية، يتبع الفاعل اسم على وجه النعت أو البدل أو التوكيد، يعمل فيه الفعل أولا، ثم بعد ذلك يعمل النصب في الحال؛ يقول ابن أبي الربيع[41]:«والتحقيق في هذا أن يقال: معنى قول النحويين: إن الحال لا إلا بعد تمام الكلام أي: لا تجيء إلا بعد مجيء ما يطلبه الفعل، ألا ترى أنك إذا قلت: قام فهو يطلب فاعلا فإذا قلت: زيد، فقد جئت له بمطلوبه فلا يمكن أن يصل إلى اسم آخر يقع على ما يقع عليه زيد إلا على جهة التبعية فإن قلت: الراكب، كان تابعا لزيد نعتا له، فإن قلت راكب، لم يمكن أن يكون تابعا على جهة النعت ولا على جهة البدل، لما ذكرته، فانتصب على الحال، فلو لم تجئ بزيد وجئت براكب بعد قام، لكان فاعلا، وكذلك لو قلت: مررت بهند ضاحكة، فقد جاء (ضاحكة) بعد وصول الفعل للمرور به فلو لم تجئ بهذا لقلت: مررت بضاحكة، وتحل ضاحكة محل هند، فهذا معنى، تأتي الحال بعد تمام الكلام»، أي بعد تمام ما يطلبه، ولو لم تجئ بالاسم الذي هو حال منه لحل بدلا منه، ووصل الفعل إليه وصوله إلى الاسم، وأنت إذا قلت من يعيش كئيبا». ترتبط الحال، بصاحبها الذي يطلبه الفعل أولا قبلها؛ إذ تصبح لازما من لوازم الاسم الذي تكشف عن حاله وليس عن حليته.

4-محاور النظام النحوي عند ابن أبي الربيع السبتي

4-1العمل خارج التركيب

لا يحصل عمل إلا بعد حصول تركيب إسنادي بين المسند والمسند إليه، ولا يحدث إعراب إلا بعامل؛ حيث ينشأ معنى ثالث عند حصول التركيب يسمى الإعراب، ويتقوم بالإسناد، ويوسم بالعامل؛ إذ يقول[42]؛ «لأن ما يحدثه العامل يفهم من التركيب في الأكثر»؛ أي أن التركيب يولد معنى هو الإعراب فما هو الأصل التركيبي لذلك المعنى؟

4-2الجملة تركيب إسنادي مؤسس لأصول الإعراب

ينتظم التركيب الإسنادي في نواة إسنادية أصلية تسفر عن بنيتين: بنية فعلية مشكلة من الفعل والفاعل، وبنية اسمية مشكلة من المبتدأ والخبر؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[43]:«والتركيب في الكلام يكون على ضربين: أحدهما: تركيب الاسم والاسم. والثاني: تركيب

الفعل والاسم، ويدخل الحرف على كل واحدة من الجملتين لما تريد من المعنى» إذ بمجرد حصول هاتين البنيتين، تتأسس المجالات الدلالية الأساسية والثانوية معا.

4-3أصول الإعراب عمدة وفضلة يحصلان بالتركيب

يحدث الإعراب عند حصول التركيب الإسنادي سواء كان جملة فعلية أو جملة اسمية؛ إذ تظهر المعاني في الأسماء بمجرد حصول ذلك التركيب؛ حيث تنتظم تلك المعاني بحسب انتظام أصول التركيب، فما كان مرفوعا فهو عمدة، وما كان منصوبا فهو فضلة؛ يقول ابن أبي الربيع[44]:«لأن الإعراب إنما يدخل عند التركيب، وحدوث المعاني في الأسماء، والأسماء في التركيب على وجهين: عمدة وفضلة، ففرقت العرب بين العمد والفضلات فرفعت العمد ونصبت الفضلات، وكلاهما عندي مذهب». فالمعاني الإعرابية حادثة في الأسماء بالتركيب؛ إذ تفترق تلك المعاني الناشئة بذلك الأصل الموجب لها إلى عمدة وفضلة؛ لذلك فالاسم أصل الإعراب والتركيب معا.

4-5الاسم أصل الإعراب لطروء عليه معان عند التركيب

يمثل الاسم محل وأصل الإعراب؛ لأنه تطرأ عليه المعاني الإعرابية بمجرد حصول التركيب الإسنادي، بينما يتغير الفعل بتغير الزمان ويسند إلى الفاعل أو المفعول؛ فتغيره يكون في الأصل ليس للإعراب، وإنما للتصرف في الأزمنة والدلالة على الفاعل، بينما يدخل الحرف على معنى في الاسم أو الفعل؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[45]: «وإنما كان ذلك في الاسم؛ لأنه تطرأ عليه معان عند التركيب، ويأتي على وجوه، فجعلت العرب الإعراب في الاسم؛ لبيان تلك الوجوه الحادثة عند التركيب. وأما الفعل فأبنيته دلت على أزمنته، ودلت على أنه أخذ من الحدث ليسند إلى الفاعل، أو المفعول. وأما الحرف فإنما جيء به ليدل على معنى، وسبيله أن يؤتى به للدلالة على ذلك المعنى خاصة». يتصرف الاسم تركيبيا لأصالته في الإعراب، بينما يتصرف الفعل زمانيا لأصالته في الإسناد.

4-6الإسناد موجب الرفع

يتحكم في الجملة عاملان: عامل دلالي موجب للرفع وللعمدة، متمثل في الإسناد، وعامل نحوي مؤشر على الحالة الإعرابية واسم بما يناسب وظيفتها. يقول ابن أبي الربيع السبتي[46]:«لأن الذي أوجب رفع الفاعل وهو كون الفعل أخذ من الحدث وبني للإسناد إليه»؛ يرتب ابن أبي الربيع السبتي العوامل ترتيبا عليا بحسب المعاني النحوية الناشئة عن ذلك؛ فالإسناد علة موجبة للعمد.

4-7تقوم العمدة بالإسناد

تتقوم العمدة بالإسناد، لأن كل العمد مخبر عنها، بينما لا تتقوم الفضلة، ولا تتحقق وتظهر للوجود إلا بعد حصول المسند إليه؛ أي أنها لا ترتبط بالإسناد وإن دلت على فائدة في الكلام؛ قال ابن أبي الربيع السبتي[47]:«قال: ومثال الإخبار عنه، كقولنا: عبد الله مقبل، وقام بكر» للنحويين اصطلاح في الإخبار، فلا يقولون في "زيد" من ضربت "زيدا"، مخبر عنه، وإن كان يستفاد من الكلام في حقه أنه مضروب، لأنه فضلة، ولا يطلق النحويون: "مخبر عنه" إلا في العمد المسند إليها؛ فلذلك احتاج أبو علي أن يبين ما يريد النحويون "بالإخبار" وأن لهذا اللفظ عرفا، وإن كان مقتضاه من جهة اللغة أعم من ذلك». لذلك فالإسناد بطرفيه علة موجبة للعمد؛ والعامل الذي هو الأصل في الإسناد تختلف به أواخر الكلم للدلالة على الإعراب.

4-8الإعراب اختلاف الأواخر لاختلاف العامل

لا يتحقق الإعراب إلا بعد أن تقبل أواخر الكلم اختلافا مشروطا باختلاف العوامل، حيث تعتقب الحركات على آخره، التي تختلف لاختلاف العامل؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[48]: «فصل: قال: الإعراب أن يختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل» ويتعزز هذا النص

بنص آخر عند قوله[49]: «قال: فالآخر من هذا الاسم قد اختلف باعتقاب الحركات على آخره». يميز ابن أبي الربيع السبتي بين العامل الدلالي العلة الموجب لإعراب الرفع الذي تنعقد به العمد، وبين العامل النحوي الذي تختلف بسببه أواخر الكلم؛ لذلك فهو يميز بين التمكن العام الموجب للمعاني المقتضية للإعراب، والتمكن الخاص الموجب للعلامات الإعرابية.

4-9من التمكن العام الموجب للمعاني الإعرابية إلى التمكن الخاص الموجب للعلامات الإعرابية

يفرق ابن أبي الربيع السبتي بين التمكن العام الموجب للإعراب العام؛ إذ يهيئ الأسماء للتغير عند دخول العوامل، وبين التمكن الخاص الموجب لها الإعراب الخاص؛ حيث تتخصص الأسماء وتختص بمعان موجبة لها الإعراب، وهي: الفاعلية الموجبة للرفع، والمفعولية الموجبة للنصب، والإضافة الموجبة للجر؛ إذ يقول ابن أبي الربيع السبتي[50]: «وهذا بمنزلة التمكن في الاسم؛ هو الذي أوجب فيه الإعراب، وهو تهيئة للتغير عند دخول العوامل. والفاعلية وما جرى مجراها، أوجبت الرفع، والمفعولية وما جرى مجراها، أوجبت النصب، والإضافة أوجبت الخفض، فهذه أربعة أوجبت أربعة»؛ فهناك نوعان من التمكن: تمكن دلالي سابق على التمكن اللفظي تقبل به الأسماء المعاني المقتضية للإعراب؛ وهناك تمكن نحوي مرتبط بالعلامات اللفظية الشكلية التي تظهر على الأسماء المتمكنة ولا على الأسماء المبنية؛ فالتمكن الأول يوجب الفاعلية والمفعولية والإضافة، والتمكن الثاني يوجب الرفع والنصب الجر؛ فكيف يتحقق الإعراب في الأفعال وما الموجب لذلك؟

4-10العموم والاختصاص موجب لإعراب الأفعال لا الوقوع موقع الاسم

لا يوجب وقوع الأفعال موقع الأسماء الإعراب؛ إذ يميز ابن أبي الربيع السبتي بين عامل الرفع وموجب الرفع، فالوقوع عامل الرفع الفعل؛ حيث يقول[51]: «يريد أن الوقوع لا يصح أن يكون موجبا لجملة الإعراب، ولا حظ له في ذلك؛ لأنه الذي ثبت بعد السبر والتقسيم عاملا الرفع، وما يوجب الجزء باختصاص، لا يوجب للجميع»؛ أما بخصوص موجب الرفع هو اختصاص الأفعال بالحروف اللواصق السوابق الزوائد عليها بنقلها من العموم إلى الاختصاص، كما تختص الأسماء بزيادة "ال" التعريف في بدايتها بعد ما كانت على العموم وهي نكرة؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[52]:«فكذلك الأفعال المضارعة أوجب لها الإعراب العموم والاختصاص وهو للتغير عند دخول العوامل».

يحصل تمكن للأسماء بقبول التنوين، بينما يحصل تمكن للأفعال بقبولها حروف المضارعة التي تختص بها؛ لذلك فهي الموجبة لها الإعراب؛ إلا أن الفعل رغم تغير حروفه الموجبة له الإعراب؛ فإنه لا يدل بذلك على أصل من أصول المعاني؛ بخلاف الاسم الذي تغير أواخره موجبا لأصول المعاني الإعرابية.

4-11الإعراب تغير أواخر الكلم للدلالة على أصول المعاني

لا تتحقق ماهية الإعراب إلا بالدلالة على اختلاف أواخر الأسماء باعتقاب الحركات عليها واختلافها باختلاف العوامل، ويكون هذا الاختلاف والتغير مقصودا به الدلالة على أصول المعاني من الفاعلية والمفعولية، والإضافة؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[53]: «لأن عند النحويين تغير الأواخر لدخول العوامل، فكل كلمة يتغير آخرها إذا دخلت عليها العوامل فهي معربة، وإذا لم يتغير آخرها لدخول العوامل فهي مبنية، وهذا التغيير إنما قصد به في الأصل الدلالة على المعاني من الفاعلية والمفعولية، والإضافة». يتغير آخر الاسم بالعامل للدلالة على أصول المعاني؛ إذ كل تغيير وصف للاسم بصفة جديدة، خاصة به دون غيره.

4-12المعاني النحوية صفات مخصوصة بالاسم دون غ يـره

يختص الاسم بصفات لا يختص الفعل بها، وهذا دليل على أن الإعراب يشكل نظاما من الصفات والموصوفات عند ابن أبي الربيع السبتي؛ حيث إنه يجعل المعاني النحوية من الفاعلية والمفعولية والإضافة سمات وصفات مخصوصة بالأسماء دون الأفعال التي يشترك معها الاسم في بعض الصفات؛ قال ابن أبي الربيع السبتي[54]:قال: ومن صفات الاسم. اعلم أن الاسم له صفات مختصة به لا توجد غيره، وصفات غالبة قد توجد في الفعل، إلا أن أكثر وجودها في الاسم.فمن الأول: الفاعلية، والمفعولية، ودخول حرف الجر، والنداء، والجمع، وغير ذلك مما يذكر في بابه». صدر ابن أبي الربيع السبتي تلك الصفات بالمعاني الإعرابية باعتبارها هي الصفات الخاصة بالاسم دون غيره.

4-13الرفع دليل العمد، والنصب والخفض دليلا الفض لـة

تتوزع أصول الإعراب توزيعا دلاليا؛ إذ يدل الرفع على العمد، ويدل النصب والخفض معا على الفضلة؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[55]: «لأن الرفع دليل العمد، والنصب دليل الفضلات...، لأن الخفض أيضا إنما يكون في الفضلات». لكن قد يشبه الفضلات من العمد، وهو اسم "إن" وخبر "كان"، لكونهما لم يستحقا النصب، لأنهما يستغنى عنهما، وإنما استحقا ذلك، بكونهما مشبهتين بالمفعول، وما يستغنى عنه، لعمل هذه الحروف تشبيها لها بالأفعال المتعدية، وعمل تلك الأفعال حملا على عمل الأفعال الحقيقية». يشير كل تغيير في الاسم إلى نظام نحوي دلالي؛ إذ يدل الرفع على نظام العمدة ويدل النصب على نظام الفضلة؛ بينما يندرج الخفض ضمن نظام الفضلة؛ لأنه من متممات النصب بواسطة حرف الجر؛ لذلك فالإعراب هو نظام من الأنظمة الدالة على مدلولاتها.

4-15الإعراب نظام من الدوال والمد لـولات المخصو صـة

يشكل الإعراب نظاما من الدوال المتمثلة في أواخر الأسماء التي تتغير أحوالها من الرفع إلى النصب إلى الجر بتغير المعاني الطارئة عليها بالعامل، لينتظم من تلك المعاني مدلولات خاصة وهي الفاعلية، والمفعولية والإضافة؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[56]:«لأن إنما يدخل في أواخر الأسماء؛ للدلالة على معان في مدلولاتها، فالرفع يدخل في الاسم؛ للدلالة على فاعلية مدلوله، وكذلك النصب على المفعولية، وكذلك الجر يدل على الإضافة، والفعل هو المسمى هنا بهذه الألفاظ، ولا يمكن أن يكون فاعلا ولا مفعولا ولا

تتوزع الأنظمة الدلالية بشكل لا مجال فيه للفراغ؛ إذ الكل يرتب دلاليا؛ حيث يدل الرفع على الفاعلية، والنصب على المفعولية، على الإضافة. وذلك مشروط بتغير الحرف الأخير من الكلمة عند تركيبها مع العامل؛ فكيف يحدث ذلك التغيير؟.

4-16الإعراب محله حرف يتغير من السكون إلى الحركة بالتركيب

يكون الاسم قبل الإعراب مبنيا على السكون؛ حيث يكون الحرف الأخير منه ساكنا، وبمجرد ما يدخل في التركيب يحدث معنى إعرابي ينقله من السكون إلى الحركة؛ إذ يتدخل العامل للحكم في نوع الحركة التي تناسب المعنى الذي لأجله ركب الاسم؛ يقول أبي الربيع السبتي[57]: «ولا يكون الإعراب إلا في حرف موجود، قبل التركيب ملفوظ به ساكنا فإذا دخل العامل غير ذلك الحرف، وهذا لا وجود له، قبل التركيب، وإنما حدث عند التركيب». ينتقل المعرب من السكون إلى الحركة؛ ليدل على الإعراب عند تركيبه مع العامل؛ فالذي يتغير هو المعنى الإعرابي الناشئ بالتركيب أما المعرب فهو يظل ثابتا.

4-17سقوط المعاني الإعرابية بسقوط الإعراب لا المعرب

يزول الإعراب بزوال العامل، ولا يزول هذا الأخير إلا بزوال وسقوط مدلوله من الفاعلية والمفعولية والإضافة، ولا يسقط مع ذلك المعرب؛ إذ يشكل هذا الأخير ذاتا تطرأ عليها المعاني الإعرابية، لا تزول بزوال أعراضها؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[58]: «لأن الإعراب إذا سقط لا يسقط بسقوطه إلا ما جيء بالإعراب دليلا عليه وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة». فالمعرب ذات تتعاقب عليها المعاني؛ لذلك فهي توصف بالإعراب بإيجاب من العامل.

4-18العامل يوجب في المعمول وصفا

يميز ابن أبي الربيع السبتي بين العاملية المباشرة القائمة على عمل العوامل في معمولاتها عن طريق وسمها بعلامة إعرابية، وبين العاملية غير المباشرة؛ حيث عندما يتركب المعمول مع عامله يوجب هذا الأخير وصفا للأول؛ إذ يتولد هذا الوصف عن العلاقة الإسنادية وليس عن العلاقة العاملية؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[59]:«اعلم أن الابتداء عامل معنوي؛ لأنه وصف في الاسم المبتدأ؛ لم يجعل عليه دليل من اللفظ، فلو جيء بكلمة دالة على ذلك الوصف لنسب العمل إليها، كما ينسب العمل إلى الفعل في الجملة الفعلية نحو، قام زيد، وخرج عمرو؛ ألا ترى أن الفعل يوجب في الاسم وصفا، وبذلك ارتفع الفاعل، لكن نسب العمل إلى الفعل؛ لأنه به يحدث، وبتقديمه وإسناده إلى الاسم حدث ذلك الوصف في الاسم». فالفاعل باعتباره الأصل في الإسناد يوجب في الاسم وصفا. ويتجلى ذلك في الاسم المسند إليه بصفة العمدة؛ إذ بسبب الإسناد حصل ذلك الوصف؛ أي أن العاملية النحوية الدلالية تتقوم بالإسناد فكيف تتقوم النحوية؟

4-19الترادف بين الوصف الموجب للرفع في الفاعل وعامله الرافع له

تقوم العلاقة بين العاملية الدلالية المتمثلة في الإسناد الموجب لصفة في الفاعل، يتقدم على إثرها الفعل عليه، ويسند إليه، إذ يقول: أبي الربيع السبتي[60]:«قال وصفته أن يسند إليه مقدما عليه»، قال: وبهذا المعنى الذي ذكرت يرتفع الفاعل، لا بأنه أحدث شيئا على الحقيقة» وبين العاملية النحوية المتمثلة في البناء والتفرغ والاشتغال. إذ يقول ابن أبي الربيع السبتي[61]:«اعلم أن الفاعل اختلف النحويون في رفعه: فذهب البصريون إلى أنه ارتفع؛ لأن الفعل إنما اشتق من الحدث؛ ليسند إليه، ولولا ذلك ما غير الحدث؛ لأن الحدث هو الأصل، فإذا أرادوا أن يسندوه إلى من صدر عنه أو يصدر، غيروا بنية الحدث هذا التغيير، فطلب ذلك المغير من الحدث اسم من يصدر عنه أو صدر، فرفعه، وتارة يعبرون عن هذا بأن يقولوا: ارتفع الفاعل ببناء الفعل له، وتارة يقولون: بتفريغ الفعل له، وتارة يقولون؛ باشتغال الفعل به، وكان الأستاذ أبو علي رحمه الله يقول: هذه ألفاظ وإن تعددت – معناها واحد، وهو ما ذكرته».

ويذهب إلى هذا الرأي نفسه في كتابه الثاني البسيط في شرح جمل الزجاجي، إذ يرادف بين الإسناد والبناء والتفريغ ويجعلها ذات مضمون واحد؛ يقول ابن أبي الربيع[62]: «العوامل في الفاعل، فما ذكرته من الإسناد إليه، وتفريغ الفعل له، وبناء الفعل للإسناد إليه، وهذه الألفاظ كلها مترادفة بمعنى واحد وقد أتى بها سيبويه في مواضع فدل ذلك على أنها على معنى واحد». وهذا في الحقيقة لم به أحد من النحاة قبله أو بعده، حيث إن كل مفهوم يحمل مضمونا معينا ويتصرف في مجال العاملية بحسب ذلك المضمون ولغرضه وليس لحساب مضمون مفهوم آخر.

4-20العمدة علة رفع الفاعل

يتداخل العامل الدلالي والنحوي عند ابن أبي الربيع السبتي الموجبان للأحوال الإعرابية والحالات الإعرابية مع العلة؛ إذ تشكل العمد حالا وصفة من الصفات التي يوجبها العامل الدلالي المتمثل في الإسناد علة لرفع الفاعل؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[63]: «قال: إعراب الفاعل رفع» اعلم أن الفاعل لا يكون إلا مرفوعا، واختلف الناس في رفعه: فمنهم من قال: إنما رفع الفاعل؛ لأنه عمدة، وجعل الرفع

دليل العمد، والنصب دليل الفضلات، وجعل الرفع في المبتدأ بحق الأصل، وكذلك الخبر؛ لأنهما عمدتان». فالعمدة الناتجة عن الإسناد هي علة رفع الفاعل؛ فهل يرفع المبتدأ بتلك العلة نفسها.

4-21العامل في المبتدأ هو الإسناد

يتحكم في النظام النحوي والدلالي عند ابن أبي الربيع السبتي نظامان دلاليان يتحكمان في رقاب ما هو نحوي وما هو دلالي يتمثلان في نظام دلالي محكوم بالعموم، ونظام دلالي محكوم بالخصوص؛ حيث ينتقل من النظام الدلالي الأول إلى النظام الدلالي الثاني انتقال الصفة على الموصوف ونقلها له من العموم إلى الخصوص؛ إذ يقول بأن العامل في المبتدأ هو الإسناد[64]: «وأما العامل في المبتدأ فهو الإسناد». ولكن يبدو أن ابن أبي الربيع السبتي يتعامل مع المبتدأ بالإطار المعرفي نفسه الذي تعامل به مع الفاعل؛ إذ يشكل الإسناد علة رفع الفاعل ليعود بعد ذلك من أجل تخصيص العامل في المبتدأ.

4-22 من العاملية العامة إلى العاملية الخاصة

يمهد للانتقال من العاملية العامة المتمثلة في الإسناد إلى العاملية الخاصة المتمثلة في التعرية والإسناد؛ حيث يخصص العاملية الأولى بشرط التعرية والإسناد؛ لينتقل بعد ذلك إلى العاملية الأخص المتمثلة في كون العمدة علة موجبة لرفع المبتدأ والخبر معا؛ إذ يوضح العاملية العامة جيدا ممهدا بذلك إلى العاملية الخاصة؛ حيث يقول[65]:«الابتداء: تعرية الاسم من العوامل اللفظية، والإسناد إليه، ومجيئه ليسند إليه هو الذي أوجب رفعه، وهو العامل، و التعرية شرط في العمل لأن التعرية عدم، والعدم لا يؤثر ولا يوجب شيئا، والإسناد هو: الضم على جهة الإفادة، والإسناد في اللغة:

الإضافة ووضعها النحويون على معنيين، فالإسناد على جهة الإفادة، والإضافة على جهة التخصيص والتعريف». لينتقل بعد ذلك إلى العاملية الأخص المتمثلة في كون العمدة علة رافعة للمبتدأ والخبر معا قائلا[66]: «واختلف الناس في رفع المبتدأ، وفي رفع الخبر إذا كان مفردا: فمنهم من ذهب إلى أن رفعهما بحق الأصل، فهو لأنهما عمدتان، والعرب فرقت بين العمد والفضلات فجعلت الرفع للعمد والنصب للفضلات، وهذا ظاهر كلام أبي علي». فهو يناظر بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية على مستوى العامل؛ إذ ينطلق من باعتباره العامل الدلالي الأول في المرفوع سواء كان فاعلا أو مبتدأ؛ لأن هو الذي يوجب وصف العمدة لهما معا؛ فتوجب الرفع لهما بعد ذلك، لكن هل يطلب المبتدأ خبره بالبنية كما يطلب الفعل فاعله بذلك؟

4-23المبتدأ لا يطلب خبره بالبنية

يعمل المبتدأ في خبره الرفع، ويعمل الابتداء بشرطي التعري والإسناد في المبتدأ؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[67]: «اعلم أن المبتدأ والخبر مرفوعان، كما تقدم؛ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو: التعرية والإسناد/ والخبر مرفوع بالمبتدأ». ولكن المبتدأ يطلب خبره ليعمل فيه طلبا قائما على الاحتياج الدلالي الناشئ عن العلاقة الإسنادية التي لا تكتمل إلا بحصول مسند ومسند إليه؛ إذ بسبب ذلك يرفع الخبر، وليس كما هو الشأن بالنسبة للفاعل الذي يطلبه فعله بالبنية، ويعمل فيه الرفع؛ يقول ابن أبي الربيع السبتي[68]: «وذلك لأن الابتداء هو الإتيان بالاسم؛ ليسند إليه شيء، لم يطلبه ذلك الشيء بالبنية، ويتقدم عليه نحو: زيد قائم، فإن زيدا جيء به؛ ليسند إليه وليس "قائم" طالبا له ببنيته».

فالفعل يطلب الفاعل ببنيته مقدما على هذا الأخير؛ بينما يطلب المبتدأ الخبر طلبا دلاليا اقتضائيا اقتضاء الموصوف لصفته؛ إذ بمجرد ما يحصل المسند إليه المبتدأ يترتب بعده المسند الخبر.

خاتمة..

لا يخرج النظام النحوي عند ابن أبي الربيع السبتي عن سكة نحو الأحكام، بل وجدناه يعمق تلك البصمة المعرفية في النحو الأندلسي المغربي عن طريق تأسيس أنظمة دلالية تمهد للانتقال من النظام الدلالي إلى النظام النحوي، ومن الدلالة النحوية الكلية إلى الدلالة الجزئية؛ حيث تنتظم تلك الأنظمة في محاور دلالية كما يلي:

1- محور العموم؛ إذ يضع المفاهيم النحوية في إطار مضمونها المعرفي العام؛

2- محور الخصوص؛ إذ ينقل المفاهيم النحوية والدلالية من مجال العموم إلى مجال الخصوص باعتماد مبادئ دلالية كالقيود والشروط؛

3- محور الأخص؛ إذ يخصص الخاص باعتماد محور دلالي متمثل في العلل الموجبة للأحكام الإعرابية.

لكن رغم كل هذا، لم يبلور جسورا معرفية واضحة المعالم وكفيلة بتأمين ذلك الانتقال من العام إلى الخاص وصولا إلى الأخص.

الهوامش:

[1]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح، السفر الثاني 1/76-77.
[2]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 1/77-78.
[3]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 1/92- 93.
[4]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 1/78.
[5]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 1/107.
[6]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 1/96.
[7]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 1/96- 97.
[8]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 1/96.
[9]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 1/96- 97.
[10]– ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 1/219.
[11]– ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 1/535.
[12]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 1/90- 91- 92.
[13]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 1/90- 91- 92.
[14]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 1/290.
[15]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 1/462.
[16]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 1/594.
[17]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 1/631.
[18]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 3/383-384.
[19]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 1/116.
[20]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 3/652.
[21]– ابن أبي الربيع السبتي:الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 3/881.
[22]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 3/383.
[23]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 3/322.
[24]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 3/322.
[25]– ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 1/581- 582.
[26]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 3/1073- 1074.
[27]– ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني 3/603-604.
[28]– ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 1/999.
[29]– ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 1/212.
[30]– ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 1/259.
[31]– ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 1/260.
[32]– ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 1/212.
[33]– ابن أبي الربيع السبتي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، 1/272.
[34]– ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 2/838.
[35]– ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 1/953.
[36]– ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 1/542.
[37]– ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 1/419.
[38]– ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 1/411.

[39]- ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 436/1.
[40]- ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 509/1.
[41]- ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 515/1- 516.
[42]- ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح السفر الثاني، 274/1.
[43]- ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 159/1.
[44]- ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 260/1.
[45]- ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح السفر الثاني، 179/1.
[46]- ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 953/1.
[47]- ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح السفر الثاني، 79/1.
[48]- ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح السفر الثاني، 121/1.
[49]- نفسه، 123/1.
[50]- ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح السفر الثاني، 175/1.
[51]- ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح السفر الثاني، 175/1.
[52]- نفسه، 175/1.
[53]- ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 171/1-172.
[54]- ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح السفر الثاني، 80/1-81.
[55]- ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح السفر الثاني، 272/1.
[56]- ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح السفر الثاني، 1122/1- 1123.
[57]- ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 199/1.
[58]- ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 197/1.
[59]- ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح السفر الثاني، 292/1.
[60]- ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، 577/1.
[61]- نفسه، 588/1-589.
[62]- ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، 261/1.
[63]- ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح السفر الثاني، 572/1.
[64]- ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح السفر الثاني، 232/1.
[65]- ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح حمل الزجاجي، 535/1.
[66]- ابن أبي الربيع السبتي: البسيط في شرح حمل الزجاجي، 541/1.
[67]- ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح السفر الثاني، 742/1.
[68]- ابن أبي الربيع السبتي: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح السفر الثاني، 858/1.